



سوريا: سيناريوهات ما بعد الخوطة

دراسات وبحوث



مثل انهيار معظم دفاعات المعارضة في الغوطة الشرقية ضربة ثقيلة للمعارضة قد تكون أصعب من خسارة القصير (يونيو 2013) وحلب (ديسمبر 2016)، وذلك لما مثلته الغوطة في السنوات الستة الماضية من تهديد مباشر للنظام في عاصمته، وما سيعود على ذلك من تبعات على جيوب المعارضة في ريف حمص الشمالي والضمير.

وأشارت دراسة نشرها موقع "سيريا ديبيلي" إلى أن ضعف تفاعل فصائل المعارضة الشمالية والجنوبية مع الأحداث في الغوطة الشرقية قد أثبت تحولها إلى قوى تعمل بالوكالة لصالح جهات خارجية تفرض نفوذها المباشر في الشمال والجنوب، كما تؤكد ضعف العامل السوري في الصراع الذي بات إقليمياً ودولياً في تلك المناطق بامتياز.

ونظراً لوقوع مناطق إستراتيجية في دمشق على مرمى من مدافع المعارضة؛ فقد مثلت الغوطة الشرقية بؤرة تهديد لمعقل النظام منذ 2012، حيث صمدت الفصائل أمام هجمات النظام وحلفائه مدة ست سنوات، كما ثبت أهلها بصورة أسطورية أمام خمس سنوات من الحصار والقصف المكثف والهجمات بغاز السارين (2013) والكلور وغيرها من الأسلحة المحرمة دولياً، إذ بقي في المنطقة نحو 400 ألف مدني حتى الأيام الماضية.

لكن الحملة الأخيرة التي أسفرت عن مقتل أكثر من 1200 شخص، وإصابة المئات، قد تسببت بأكبر حركة نزوح لسكان الغوطة منذ عام 2013، ويبدو أن القصف الروسي والعمليات البرية الإيرانية قد حققت للنظام ما يصبو إليه من السيطرة على المناطق الحضرية في محيط عاصمته.

ورأى الباحث بمعهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد فابريتش بلانش أن الرئيس السوري الأسبق حافظ الأسد كان يعتقد وبشكل جازم بأن من يسيطر على دمشق يسيطر على كامل سوريا، مؤكداً أنه: "مع سقوط الغوطة الشرقية سيسيطر الأسد مرة أخرى على كامل سوريا".

وعلى الرغم من استمرار سيطرة المعارضة على مناطق في شمال و جنوب سوريا، بما في ذلك معاقل كبيرة مثل محافظة إدلب وأجزاء من محافظة درعا جنوب غربي سوريا؛ إلا أنه -وبحسب ما يرى بلانش- فإن عملية الغوطة شكلت ضربة نفسية للمعارضة المنقسمة التي فقدت كافة أشكال الدعم الدولي، الأمر الذي سيؤثر على المناطق الأضعف،

كما هو الحال في ريف حمص الشمالي وفي الضمير شمال شرق دمشق، وقد يدفع ذلك بالفصائل للتفاوض مع النظام لتجنب الوقوع في المصير الذي ينتظر الغوطة.

وتكمن الضربة الرمزية الأكبر في رمزية دوما، التي مثلت بؤرة ارتكاز في الثورة السورية ضد الفرنسيين في عشرينيات القرن الماضي، فضلاً عن رمزيتها بالنسبة للثورة السورية المعاصرة نتيجة قربها من معقل النظام، وبعدها عن مسرح الصراع الإقليمي والدولي، إذ لم تتمكن أية قوة خارجية من بسط نفوذ فعلي في الغوطة، مقارنة بسيطرة القوات التركية على مناطق شاسعة من إدلب، وهيمنة القوات الأمريكية شرقي الفرات، وخضوع فصائل الجنوب للنفوذ الأمريكي-الأردني حيث التزموا الحياد غير عابئين بالكارثة التي حلت بإخوانهم في الغوطة، وذلك بخلاف مناطق خفض التصعيد الأخرى التي كان من المفترض أن تضمن روسيا وإيران وتركيا وقف العمليات فيها دون الوفاء بتعهداتهم على أرض الواقع.

وعلى الرغم من التزام "نوار" درعا بهذه الاتفاقية الهشة؛ إلا أن المؤشرات تتزايد على نية النظام والميليشيات الحليفة له حملة واسعة النطاق، حيث تعرضت مناطق من درعا لقصف روسي، ما أثار مخاوف توجه روسيا وإيران لإتباع عملية الغوطة بهجمات كاسحة تستهدف جيوب المعارضة في حوران، ودفع بالولايات المتحدة للتحذير من اتساع دائرة الصراع في حال استمرار النظام وحلفائه في انتهاك اتفاق خفض التصعيد جنوب البلاد.

وأثارت تلك التطورات نقاشات مكثفة حول محدودية الخيارات العسكرية المتاحة لدى عمّان التي تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، وترغب في تنشيط حركة التجارة من خلال تسليم معبر "نصيب" للنظام، الأمر الذي ترفضه المعارضة بشدة، كما يمثل وجود تنظيم "داعش" في حوض اليرموك تهديداً مباشراً لها.

في هذه الأثناء تستمر "إسرائيل" في التعبئة العسكرية وتبدي رغبة متزايدة بالتدخل المباشر بهدف القضاء على التنظيم المتطرف من جهة، وإبعاد القوات الإيرانية والميليشيات الحليفة لها جهة ثانية، وتوقعت دراسة نشرها موقع "ألومنيستور" (22 مارس 2018) أن تشهد منطقة جنوب غرب سوريا مواجهات عسكرية في معركة متعددة الأقطاب، إذ تواجه اتفاقية وقف إطلاق النار الروسية-الأمريكية خطر الانهيار نتيجة تقدم قوات النظام نحو معبر نصيب، ونحو مناطق من الجولان. ففي الثاني عشر من مارس الجاري، شنت قوات النظام غارات على محافظة درعا، وهو ما مثل الخرق الأول لوقف إطلاق النار، الأمر الذي دفع بالمدنيين للفرار من بعض القرى، وذلك على خلفية تحذير الناطق

باسم قاعدة "حميميم" أليكساندر إيفانوف بأن القوات الروسية ستتجه جنوباً بعد تأمين دمشق "لاستئصال الإرهابيين من جنوب البلاد".

وردت واشنطن على ذلك التصعيد بعقد اجتماع طارئ لفصائل المعارضة المنضوية في غرفة "موك" بعمان والتي ظلت خاملة منذ نهاية العام الماضي، وتحديث وسائل إعلام مطلعة عن توجه واشنطن لشن عملية عسكرية واسعة النطاق جنوب غربي البلاد.

وعلى شاکلة الخلافات التي اندلعت بين الفصائل في الغوطة الشرقية من جهة، وبين فصائل الشمال من جهة ثانية؛ تعاني فصائل الجنوب من انقسامات كبيرة، حيث اشتبك مطلع العام الجاري فصيلي "جيش الثورة" و"شباب السنة" شرق محافظة درعا، وتدخلت فصائل أخرى لفض الاشتباك، في حين تعمل العناصر المتطرفة على استثمار تلك الخلافات لتعزيز نفوذها، حيث بادر فصيل "خالد بن الوليد" التابع لتنظيم "داعش" إلى التقدم من حوض اليرموك تجاه الحدود الأردنية، وبسط سيطرته على المزيد من القرى في محافظتي درعا والقنيطرة.

في هذه الأثناء؛ تراقب تل أبيب بقلق وصول الميليشيات الحليفة للنظام إلى خط وقف إطلاق النار (1974) بالقرب من الحدود اللبنانية السورية، حيث تقوم هذه القوات بإنشاء ميليشيات محلية تحاكي نموذج الحشد الشعبي في العراق، وأبرزها ميليشيات "درع الوطن" و"صقور القنيطرة"، والتي تمكنت في الفترة الماضية من السيطرة على ما يعرف بـ "منطقة 99" بحيث أصبحت على بعد 3 كم فقط عن تموضع القوات الإسرائيلية.

وكان السيناتور الأميركي ليندسي غراهام، قد حذر بعد زيارة له إلى الشرق الأوسط، من أن إسرائيل تُعدّ العدة للحرب، ويبدو "حزب الله" مستعداً لهذا الاحتمال، حيث نشر نحو ثمانية آلاف مقاتل في إطار عملية مشتركة مع إيران والنظام جنوب البلاد، حيث تعمل إيران على زيادة ترسانة الحزب من صواريخ أرض-أرض الموجهة والطائرات المسيّرة آلياً، في حين توكل إلى عناصر الحزب مهمة تشغيل منشآت إنتاج الأسلحة الصاروخية الجديدة في سوريا ولبنان.

في هذه الأثناء تحذر تل أبيب من أنها لن تسمح بقيام مصانع للأسلحة تابعة لأطراف موالية لإيران في سوريا ولبنان، كما تبدي رغبتها في منع إيران من تشكيل "جيش اتحادي" يضم قوات طائفية من الميليشيات العراقية واللبنانية والسورية يشترك في الإيديولوجيا والأهداف الموحدة في المنطقة، حيث يدور الحديث في أوساط "حزب الله" عن مشروع

إيراني جديد لإنشاء ميليشيا إقليمية اتحادية يؤدّي فيها الحزب الله دوراً أساسياً، انطلاقاً من خبرته الممتدة على مدار أربعين عاماً ونظرته الإقليمية إلى مسارح الحروب.

وتشير المصار إلى أن إعلان تل أبيب وقوفها خلف الغارة الجوية على مفاعل الكبر عام 2007، وقيامها بإجراء مناورات تحاكي حرباً متعددة الجبهات، تمثل رسائل غير مباشرة لموسكو برغبتها في إنشاء منقطة تابعة لها في الجولان السوري على شاكلة عملية "غصن الزيتون" التركية.

وقد يؤدي انهيار اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين الولايات المتحدة وروسيا إلى إعادة تشكيل المصالح الأردنية الإسرائيلية مما سيضع قدرة موسكو على الموازنة بين المصالح الإيرانية والإسرائيلية في اختبار صعب، وقد يفضي ذلك إلى عملية عسكرية تهدف إلى إعادة صياغة المعادلة الأمنية الأكثر تعقيداً في الشرق الأوسط.